تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من المعتبر الاول كما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج وقد
يكون اذ كان النهار موجودا فالارض مضيئة وبيان اعمالة الاشكال
الاربعة من بقية الاقسام تطلب من المطولات واعلم انه اذا كان الوسط
انه اذا كان الوسط في الاقتراني وسواء تداولوا في العلوم والمحتاج الى
الى معرفته وان كان الوسط جزء ذلك الطرف يسمى بالجزء غير التام والكلام
عليه وعلى شرط انتاجه يطلب من المطولات اي القياس اي
مطلقا لا بقيد كونه اقترانيا لانه ما سيذكره الخ غير مختص بالاقتراني
وان كان لكل شرط غير شرط الاخر اي الجمود في هذا القسم
ما يقال ان في كلام المصطلي تحصيل الحاصل لان العقد هو المقتضية
الحقيقة جزء قياس على هاذا جيد اي تركيب كما يأتي على الوجه الذي
وجب اي حال كون العقد مات مستملة على الشرط الذي وجب جاء
بين طرفي المطلوب اي مناسب لطرفي النتيجة بحيث لو حصل على احدهما
او وضع تحصيل الاخر عليه لحصل ذلك وكان هناك نسبتان متقابلتان
واسطة في نسبة احدهما الى الاخر واي تباطه به وهو اي الوصل
الجامع وبه حصلت العقدمات اي على الصحيح وجد منتج ومن
انه ذاج الاصغر عطف على قوله من الاقتران واقول كان على الصواب ان يقول
ما في كلام احد على الاقتران فقط لذكره الانداج بعده وعلى جميع ما يجب
فلا يقصرها على الاقتران والانداج بل يجعلها شاملة لتركيب المقدمات
والنظر الى صحيحها وكيفية قوله وبيانه الخ من ذكر الخاص بعد العام
في الاقتراني اقول لا ينافي هذا ما ذكره في الكبير لان الانداج المذكور لا يخص
الاقتراني على ما سيذكره الا ان يقال ان تقدم الصغرى في الاقتراني
بحسب كما هو علم من كلامه بان تقدم الصغرى على الكبرى في الاستثنائي
على الوجه الخاص لما سيأتي من ان الكبرى في الاستثنائي هي المتضمنة
والصغرى هي الاستثنائية فهل مثلا واجب اي في حال كون الصغرى
موجبة والكبرى كلية في الشكل الاول اي واختلافا في العقدمات سيأتي
كيفية في الشكل الثاني كما سيأتي حيث يستلزم اي الاقتراني

النتيجة

النتيجة تفصيل لقوله تقدم الخ او تنبيه عليه على الوجه الخاص متعلق
بترتيب لا الانداج العام في موضوع الكبرى او يرد عليه انه لا انداج
لمساواة العام للمتنفي وجوابه ما سيذكره الامة عند قوله اخص وما من
العقدمات فصغرى الخ فاقطع اي اعتبر متعلق بجال محذوفة من جهة النظم اي الصورة و
قوله بان كانت الخ تصوير للفاسد من جهة النظم وكان الاولى التقدير
بالكاف بدل الباء لان افساد الصورة لا يخص ما ذكره ومن جهة
اعادة في قوله ليعم بيان التنبيه هنا على انه يجب رعاية مادة القياس
بالبحث للدليل والالزام بنزع من الناظم لان الغرض تصحيح صورة
القياس وسببه في آخر النظم على ان فهم رعاية صورة اما دة
بالاستدلال عليها اشار اليه في المقاصد بقوله تحترز وقوله واقطع
صحيحها من فاسدها الخ بالدلالة وقوله هل اي يتبين ام لا مرتبط
بقوله محترز اليها وفي العبارة حذف اي طالبا علم جواب هذا
اما الاستفهام او الذكر في ضمن لازم المطلقة لانه دليل هل ويمكن جعله
منقطعا للاضراب عن الاستفهام عن كون ما يتبين به اي الاستفهام عن
كونها غير يقينية كما اوضحناه في حاشيتنا على عصام في الاستفسارات
وهل هي على ما ليق متنج ام لا ينبغي ان يتعاطاه لانه لا يناسب قوله
بالاستدلال عليها ولانه خال في الاختبار يؤدي اليه التكرار مع قوله
واقطع صحيحها من فاسدها لانه اي خال عنه المتبادر من جهة الصورة
وهذا اي قوله واقطع الخ بيان للوجه الخاص اي المذكور في بيان
قوله وترتيب العقدمات حيث قال هناك على الوجه الخاص واعترض فاضل
لبيذم بقوله وسيكون الصغرى الخ متكون ذلك فاصل واقول
هذا الاعتراض مدفوع بقوله الا هناك فتامل الذي ذكره سابقا
من الترتيب وقد يقال هذا تكرار لما تقدم بقوله في قوله وترتيب
العقدمات واقول الاظهر ان يقال المراد بالتكرار بالنسبة الى عدم اختيار ان
العقدمات هل هي يقينية ام لا بالاستدلال عليها اذ كانت مقولة اذ لا
يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لان المراد به ان من الصغرى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)